

فاستشهد ببعض آيات من القرآن الكريم ، هي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [ سورة الأحقاف : آية ٢٣ ] ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ ﴾ [ سورة هود : آية ٣٣ ] ، وقوله ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي ﴾ [ سورة الأعراف : آية ١٨٧ ] فلما أخذ يبين وجه دلالتها على القصر في تلك الآيات جاء كلامه اعترافاً ضمناً بتأثير السياق في إفادة هذه الدلالة إذ يقول : « فإنه إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت « إنما » للحصر ، ليكون معناه « لا آتاكم به إنما يأتي به الله ، ولا أعلمها إنما يعلمها الله »<sup>(٤٢)</sup> . ومع أن بعض الباحثين المعاصرين قد لحظ هذا الملحظ عند بهاء الدين السبكي ومضى في الكشف عن سياقات الآيات الثلاث ومدى ما بينها وبين دلالة « إنما » على القصر في كل منها من توافق ، فإنه لم يكن يهدف من وراء ذلك إلا الإشادة بصنيعه ، والتويه بما في أدلته من جدة تختلف بها<sup>(٤٣)</sup> عن الأدلة المتوارثة التي يتناقلها البلاغيون كابراً عن كابر .

إن السياق الذي جاءت فيه « إنما » في الآية الأولى هو محاوره قوم هود عليه السلام له حين دعاهم إلى عبادة الله وحده ، فردوا عليه في سخرية واستفزاز قائلين : ﴿ أَجِئْنَا لِنُؤْفِكَنَا عَنْ آهْتِنَا فَآتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ . وأسلوب الأمر في قوله ﴿ آتِنَا بِمَا تَعِدُنَا ﴾ ينطوي على شبهة اعتقادهم بعلمه عليه السلام بالوقت الذي يعذبهم الله فيه ، ومقتضى ذلك أن يكون الجواب قاطع الدلالة في اختصاص الله سبحانه وتعالى بهذا العلم من دونه ، بل ومن دون سائر البشر ، ولا يتأتى هذا المعنى إلا بأن تكون « إنما » دالة على القصر . وقریب من هذا سياق الآية الثانية وذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ ﴾ فالمعنى على أن العذاب الذي أنذرتكم به ، شأن من شعون الله وحده ، فهو الذي يأتيكم به لا أنا . والأمر كذلك في الآية الثالثة التي يسأل فيها السائلون عن موعد قيام الساعة ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا ﴾ وهو من الأمور التي اختص الله وحده بعلمها ، ولذلك تكون « إنما » الدالة على القصر قد وقعت موقعها في

(٤٢) بهاء الدين السبكي ، عروس الأفراس ج ٢ ص ١٩٣ .

(٤٣) انظر الدكتور محمد أبو موسى ، دلالات التراكيب ص ١٤٥ .